يقال : أَقْعَدَ البِئرَ : حَفَرَهَا قَدْرَ قِعْدَةٍ بالكسر أَوْ أَقْعَدَها إِذا تَرَكَها عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ ولَمْ يَنْتَهِ بها المَاءَ . وقال الأَصمعيّ : بِئْرٌ قِعْدَةٌ أَي طُولُها طُولُ إِنسانٍ قاعِدٍ ؛ وقال غيره عُمْقُ بِئْرِنا قِعْدَةٌ وقَعْدَةٌ أَي قَدْرُ ذلك ومرَرْتُ بماءٍ قِعْدَة رَجُلٍ حكاه سِيبويهِ قال : والجَرّ الوَجْهُ وحكى اللّحْيَانَيّ : ما حَفَرْتُ في الأَرْضِ إِلاّ قِعْدَةً وقَعْدَةً . فظهر بذلك أَن الفَتْحَ لُغَةٌ فيه . فاقتصارُ المصنّفِ على الكَسْرِ : قُصورٌ ولم يُنَبّه على ذلك شَيْخُنا . وذو القَعْدَةِ بالفتح ويُكْسَر : شَهْرٌ يَلِي شَوّالاً سُمّيَ به لأَن العرَبَ كانوا يَقْعُدُونَ فِيه عَنِ الأَسْفَارِ والغَزْوِ والمِيرَةِ وطَلَبِ الكَلإِ ويَحُجّون في ذي الحِجّةِ ذَوَاتُ القَعْدَةِ يعني : بجمْع ذي وإِفراد القَعْدَة وهو الأَكثر وزاد في المِصْباح : وذوَات القَعَداتِ . قلت : وفي التهذيب في ترجمة شعب قال يونس : ذَوَات القَعَدَات ثم قال : والقِيَاس أَن يقول : ذَواتُ القَعْدَة . والقَعَدُ مُحَرّكَةً جمعُ قاعدٍ كما قالوا حَارِسٌ وحَرَسٌ وخادِمٌ وخَدَمٌ . وفي بعض النسخ : القَعَدَةُ . بزيادة الهاءِ ومثله في الأَساس وعبارته . وهو من القَعَدَةِ فَوْمٍ من الخَوَارِج قَعَدُوا عن نُصْرَةِ عَلِيّ كَرّمَ اُ وَجْهَه وعن مُقَاتَلَتِه وهو مَجاز . ومَنْ يَرَى رأْيَهُمْ أَي الخوارِجِ قَعَدِيّ مُحَرّكَةً كَعَرَبِيّ وعَرَبٍ وعَجَمِيّ وعَجَمٍ وهم يَرُونَ التّحْكِيمَ حَقّاً غيرَ أَنّهُمْ قَعَدُوا عَن الخُرُوجِ على الناسِ ؛ وقال بعضُ مُجّان المُحدَثِينَ فيمَن يَأْبَى أَنْ يَشْرَبَ الخَمْرَ وهو يُسْتَحْسِن شُرْبَها لِغَيْرِه فشَبّهه بالذي يَرَى التّحْكِيمَ وقد قَعَد عنه فقال : .

فَكَأَنّي وَمَا أُحَسّن مِنْهَا ... قَعَدِيّ يُزَيّنُ التّحْكِيمَا القَعَدُ : الذينَ لا دِيوانَ لَهُمْ قيل : القَعَدُ : الذين لا يَمْضُونَ إِلى القِتَال وهو اسمٌ للجَمْع وبه سُمّيَ قَعَدُ الحَرُورِيّة ويقال : رَجُلٌ قاعِدٌ عن الغَزْوِ وقَوْمٌ قُعّادٌ وقاعِدُون وعن ابنِ الأَعرابيَ : القَعَدُ : الشّرَاةُ الذين يُحَكّمُونَ ولا يُحَارِبُون وهو جمعُ قاعدٍ كما قالُوا حَرَسٌ وحارِسٌ . قال النضْرُ : القَعَدُ : العَذِرةُ والطّوْفُ . القَعَدُ : أَن يَكونَ بِوَظِيفِ البَعِير تَطَامُنٌ واسْتِرْخَاءٌ وجملٌ أَقْعَدُ من ذلك القَعَدةَ بِهَاءٍ مَرْكَبٌ للنّساءِ هكذا في سائر النّسُخ التي عندنا والصواب على ما في اللسان والتكملة : مَرْكَب الإِنسان وأَمّا

مَرْكَب النِّساءِ فهو القَعِيدةُ وسيأْتي في كلام المصنف قريباً . القَعَدَةُ أَيضاً الطِّنْفِسَةُ التي يُجْلسَ عليها وما أَشبهَها . قالوا : ضَرَبَه ضَرْبَةَ ابْنَة اقْعُدي وقُومِي أَي ضَرْبَ الأَمَة وذلك لِقُعودِهَا وقِيامِها في خِدْمَة مَوالِيها لأَنها تُؤْمَر بذلك وهو نَصُّ كلامِ ابنِ الأَعرابيّ . أُقْعِد الرَّجُلُ : لم يَنْهَضْ وقال ابنُ القَطّاع مُنِعَ القِيَامَ وبه قُعَادٌ بالضمّ وإِقْعَادٌ أَي دَاءٌ يُقْعِدُه فهو مُقْعَدٌ إِذا أَزْمَنَه داءٌ في جَسَدِه حتى لا حَرَاك به وهو مَجَازٌ . وفي حديث الحُدُودِ : أُتِيَ بامرأَةٍ قد زَنَتْ فقال : مِمَّنْ ؟ قالت : من المُقْعَد الذي في حائِطِ سَعْدٍ قال ابنُ الأَثير : المُقْعَد : الذي لا يَقْدِر على القِيَامِ لِزَمانَةٍ به كأَنَّه قد أُلْزِم القُعُودَ وقيل : هو من القُعَادِ الذي هو الدَّاءُ يأْخُذُ الإِبلَ في أَوْرَاكِها فيُمِيلُها إِلى الأَرض .

من المَجاز : أَسْهَرَتْنِي المُقْعَدَاتُ وهي الضَّفَادِعُ قال الشَّمَّاخُ : .

" تَوَجَّسْنَ وَاسْتَيْقَنَّ أَنْ لَيْسَ حَاضِراً عَلَى المَاءِ إِلاَّ المُقْعَدَاتُ القَوَافِزُ جَعل ذُو الرُّمَّةِ فِرَاخ القَطَا قَبْلَ أَنْ تَنْهَضَ للطَّيَرانِ مُقْعَدَاتٍ فقال : .

" إِلى مُقْعَدَاتٍ تَطْرَحُ الرِّيحُ بِالضُّحَى عَلَيْهِنَّ رَفْضاً كِمْ حَصَادِ القَلاَقِلِ